

الانفجار الحضري في الدول النامية وارتفاع نسب السكان تحت خط الفقر

أ. د. رشود بن محمد الخريف*

«المدينة» و«الحضر» مصطلحان يستخدمان في أغلب الأحيان. للدلالة على الشيء نفسه. ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الحضر، مما أدى إلى ظهور اختلاف بين الدول في تحديد ماهية الحضر. وبناء عليه، قد لا تكون المقارنة دقيقة، إذا كان التعريف لا يعتمد على أساس موحد بين الدول. فهناك دول تعتمد على اعتبارات إدارية عند تحديد المدن، بينما يستخدم معايير أخرى مركبة لتعريف المدينة. وفوق هذا وذاك يتفاوت الحد الأدنى للحجم المطلوب من السكان لتحديد المدينة. فالمدينة في بعض الدول هي المكان أو المركز العمراني الذي لا يقل عدد سكانه عن أربعين ألف نسمة، في حين يطلق على المركز العمراني اسم «مدينة» إذا وصل عدد سكانه الضي نسمة أو أكثر، بل قد يعتمد بعض الدول على عدد أقل من ذلك.

لم تكن نشأة المدينة حديثة، بل كانت قديمة. فقد بلغ عدد سكان مدينة بغداد المليون نسمة خلال الخلافة العباسية. ولكن تزايد أعداد المدن وتضخم حجمها لم يكن شائعاً إلا بعد الثورة الصناعية وما تلاها من انفجار سكاني في الدول النامية بعد



الحرب العالمية الثانية. ويعيش في المدن في الوقت الحاضر ٤٧٪ من إجمالي سكان العالم. ومن المتوقع أن يشهد العالم نقطة تحول تاريخية خلال أربع سنوات فقط، إذ ستصل نسبة السكان الذين يقطنون المدن إلى نصف إجمالي سكان العالم. وبناء على المعدلات الحالية، فإن عدد سكان المدن يزداد بنحو سبع وستين مليون نسمة سنوياً. وبذلك سترتفع نسبة سكان الحضر في عام ٢٠٣٠م إلى ٦٠٪ من إجمالي عدد سكان العالم المتوقع في ذلك التاريخ. وخلال السنوات الثلاثين

القادمة، سيعتبر معظم النمو السكاني في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في مدن الدول النامية من حوالي مليارين في عام ٢٠٠٠ إلى أربع مليارات في عام ٢٠٣٠م. ومن جهة أخرى، لن تشهد المدن في الدول المتقدمة نمواً كبيراً في عدد سكانها، إذ من المتوقع أن يزداد عدد السكان في الدول المتقدمة من تسعمائة مليون نسمة إلى نحو بليون نسمة فقط، وذلك لأن نسبة سكان الحضر في هذه الدول مرتفعة أصلاً (٧٥٪ في عام ٢٠٠٣م). ويواكب النمو الحضري السريع في العالم تزايد في أعداد المدن الكبيرة وتضخم في أحجامها. فمن المتوقع أن يزداد عدد المدن المليونية من ٣٣٨ مدينة في عام ٢٠٠٠م إلى ٥٥٤ مدينة في عام ٢٠١٥م. ومن الجدير بالذكر أن ٤٢٦ مدينة من هذه المدن ستكون في الدول النامية. ولك أن تتخيل - عزيزي القارئ - حجم الزيادة في عدد سكان المدن في الدول النامية، إذا عرفت أن عدد سكان المدن في الصين في عام ٢٠٠٠م يصل إلى ٤٦٤ مليون، وفي الهند ٢٧٩

مليون نسمة، وفي البرازيل ١٣٨ مليون، ومجموع السكان المدن الكبرى في هذه الدول الثلاث يعادل إجمالي السكان في كافة الدول المتقدمة. (Population Reports, Series M, Number 16, 2003). ومع ظهور المدن الضخمة وتضخم أعداد سكانها، ظهر مفهوم المدن العملاقة (Megacities) في كثير من إصدارات الأمم المتحدة، وهي المدن التي يصل عدد سكانها إلى عشرة ملايين أو أكثر. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك سوى مدينة واحدة ينطبق عليها هذا المفهوم في عام ١٩٥٠م، هي مدينة نيويورك، وشنغهاي، ومكسيكو سيتي، وساوباولو.

وتضاعف عدد المدن التي يربو عدد سكان كل منها على عشرة ملايين ليصل إلى سبع عشرة مدينة في عام ٢٠٠١م. وقد دخلت ضمن القائمة بعض المدن مثل لوس انجلوس، ومبماي، ودكا، ودلهي، وجاكرتا، وكراشي، ومانبلا، وغيرها. ومن المتوقع أن يزداد عدد المدن العملاقة خلال العشر السنوات أو نحوها، ليصل إلى إحدى وعشرين مدينة، وستكون القاهرة واستنبول ضمن المدن التي ستدخل القائمة.

ولعلك الآن تتساءل عزيزي القارئ عن أسباب التوسع الحضري أن النمو الحضري كما هو معروف يتأثر بثلاثة عوامل رئيسية هي:

- ١- الهجرة من الريف والمناطق النائية،
- ٢- الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)،
- ٣- إعادة تصنيف المناطق الريفية وزحف المدن على القرى المجاورة، ولقد كان تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن العامل الرئيس في النمو الحضري في الدول النامية. فالناس يتركون الريف نحو المدن هرباً من الأوضاع المتردية (عوامل الطرد). وفي الوقت نفسه، تتمتع كثير من المدن والمناطق الحضرية بقوة جذب لسكان الريف لوجود كثير من الفرص بها (عوامل الجذب). وتتضمن عوامل الطرد لسكان الريف تردّي نوعية الحياة وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، وضعف آليات التسويق للمنتوجات الزراعية، وتدني مستويات الدعم، خاصة لصغار المزارعين.

ومن الجهة الأخرى، تتمتع المدن بالجاذبية لتوفر فرص العمل، ووجود الخدمات التعليمية والصحية، وارتفاع مستوى المعيشة. وتشير بعض التقارير - على سبيل المثال - إلى أن مدينة بانكوك عاصمة تايلاند تحتوي على ١٢٪ من سكان الدولة، ولكنها تسهم بنحو ٨٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتايلاند.

وينبغي الإشارة إلى أن نسب التحضر تعد مرتفعة في معظم الدول العربية مقارنة بالمستوى العالمي.

بشكل عام، يتركز معظم الفقراء في المناطق الريفية، ولكن أعداد الفقراء في المدن في ازدياد، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة

بشكل ملحوظ مع تسارع معدلات التحضر. فبناء على تقديرات البنك الدولي يعيش ٣٠٪ من الفقراء في المدن في الوقت الحاضر، ولكن النسبة ستزداد إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠م، ثم سترتفع إلى ٥٠٪ في عام ٢٠٣٥م، أي خلال ثلاثين سنة تقريباً. وفي الوقت الحاضر، يعد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء هو الأول في

العالم من حيث ارتفاع نسبة الفقراء في المناطق الحضرية. فالنسبة تصل إلى خمسين بالمائة من سكان المدن في تشاد، والنيجر، وسيراليون. وبالمقارنة، فإن نسبة الفقراء في المدن في الدول العربية لا يتجاوز سبع وخمسين بالمائة في هندوراس في أمريكا الوسطى (انظر الجدول أدناه).

وفي ضوء التوقعات باستمرار التحضر وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، فإنه لا بد من وضع الخطط والاستراتيجيات العمرانية التي تحد من هذه الظاهرة قبل تفاقمها في مدننا العربية. فالفقر والبطالة من المشكلات التي تعكر صفو الحياة، وتؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وتسهم في انتشار الفساد، وانحطاط الأخلاق، «أتمنى المستقبل الزاهر لمدننا العربية، والخير للبشرية جمعاء».

وختاماً، فإن ملتقى الجغرافيين العرب الذي انعقد في جامعة الملك سعود بالرياض خلال شهر شعبان الماضي ١٤٢٤هـ ليناقدش نمو المدن الكبرى ومشكلاتها وسبل تحسين الحياة فيها، خطا خطوة إلى الأمام من أجل التنمية العمرانية المتوازنة في الدول العربية. وقد كان للدور العظيم والإسهام المتميز لهذا الملتقى، وما تمخض عنه من توصيات مفيدة، وذلك معرفتي بطبيعة الشخصيات والعلماء والباحثين الذين شاركوا في هذا الملتقى من أغلب الجامعات والمؤسسات المعنية بالمدن الكبرى في كافة الدول العربية. فهؤلاء هم من أبرز الباحثين في مجال الدراسات الحضرية بشكل عام والمتخصصين المعروفين في الدراسات الجغرافية الحضرية والسكانية بشكل خاص.

* عميد كلية الآداب - جامعة الملك سعود